• الفصل الخامس

الانهيار الكبير لشركة الهند الشرقية

إلى المخزن

لقد كانت المشكلة، بالطبع، هى أين سيتم تخزين كل هذه الأسلاب الهندية، ففى إنجلترا، كانت الشركة تضع وارداتها من الشرق فى مخازن تنتشر فى مدينة لندن تحت حراسة مشددة. وكانت لندن فى القرن الثامن عشر مركزا تجاريا وكذلك موقعا للتبادل المادى للسلع، وكان المبنى النموذجى لتلك العملية هو المخزن. وكانت مخازن الشركة تقع فى جميع أنحاء المدينة: فى لايم ستريت، وفينتشرش ستريت ـ بجانب المنطقة التى لا يزال مقر أسلحة شركة الهند الشرقية قائما حتى الآن، «وثيزينج لين»، وستيل يارد، وكرتشيد فرايرز. ولكن بعد معركة بلاسى، تزايدت البضائع الواردة على مخازن الشركة بشكل كبير عن إمكانية تخزينها، وكان من غير العملى أن تقوم الشركة بشحن كنوز البنغال فى شكل سبائك فضية، ولهذا قررت أن تعيد الثروة إلى مساهميها عن طريق زيادة مشترياتها من البضائع البنغالية وخاصة المنسوجات.

وبعد حصول الشركة على حق تحصيل ضرائب «الديوانى» فى عام ١٧٦٥، أصبحت تجارة السلع المادية، كطريقة لنقل الضرائب البنغالية إلى إنجلترا أكثر إلحاحا ففى عام ١٧٦٩، وكما جاء فى خطاب من مجلس البنغال إلى مديرى الشركة: «يمكن النظر إلى تجارتكم هنا على أنها وسيلة لنقل عائداتكم إلى بريطانيا وليس مجرد نظام تجارى»[1]. ولمواكبة هذه الزيادة الكبيرة فى البضائع قامت الشركة بإنشاء مخازن جديدة فى براونزيارد بالقرب من برج لندن، وقامت

فى عام ١٧٧١ ، بافتتاح مخزن البنغال فى بيشوبس جيت لتخزين قماش الموصلين والشيت والحرير الخام. وسرعان ما انتشرت الأخبار حول ما يحتويه هذا المخزن، فأصبح هدفا للمجرمين واللصوص فى لندن، والذين كانوا يريدون بشدة الحصول على محتوياته القيمة، فعلى سبيل المثال، تمت محاكمة ثلاثة لصوص فى شهر يناير من عام ١٧٧٣ فى المحكمة الجنائية فى لندن لقيامهم بسرقة ٦٢٨ منديلا حريريّا، وتم نفيهم خارج البلاد والأرجح أنهم لم يعودوا ثانية.

وبعد مرور عشرين عامًا، أصبح مخزن البنغال جزءا من مجمع كتلر ستريت الضخم الذى لا يزال جانب كبير منه قائما حتى اليوم. كان ارتفاعه يبلغ ستة طوابق، وكان ذا تصميم رائع وعلى درجة مدهشة من الأناقة؛ فقد كانت نوافذه مصمصة على الطراز الدورى(*)، وكانت السلالم على الطراز البيرانيسى(**). كانت تلك المبانى من القوة بحيث صمدت أمام الاستعمال والبلى لفترة دامت أكثر من قرنين. وبعد أن فقدت شركة الهند الشرقية احتكارها التجارى فى عام ١٨٣٣، تم بيع المخازن، وظلت قيد الاستخدام حتى سبعينيات القرن العشرين. وتم تطوير تلك المخازن إلى مكاتب ـ تمثل مخازن عصر التمويل ـ لتصبح مجمعات مكاتب، واستمرت تلك المبانى بعد تطويرها توحى بشىء من القوة التى كانت توحى بها بعد معركة بلاسى. ولا يزال السلم الموجود فى مخزن البنغال على حالته الأصلية، وكان قد صنع من الجرانيت والحديد، وكان عرضه يبلغ ثمانى أقدام؛ ليسمح بمرور بالات القماش وصناديق الشاى. ولا توجد فيه الآن بضائع معروضة للبيع، لكن الشاعر جون ماسفيلد قام فى بدايات القرن العشرين بجولة فى المجمع وكتب انطباعاته فى هذه السطور:

أريتنى جوزة الطيب وقشورها
وريش النعام والأفيال أنيابها
مئات الأطنان من الشاى الثمين

(*) أسلوب معمارى إغريقى قديم ـ (المترجم).
(**) أسلوب معمارى ابتكره الإيطالى جيوفانى باتستا بيرانيسى ـ (المترجم).

فى صناديق من الخشب وضعه السيلانيون

وعقاقير لا تعد ولا تحصى ذات تنوع مبين

أريتنى القرفة والمُر وتوابل من قشرة الطيب تُستخرج

وعصافير الجنة الذهبية ألوانها تتوهج

ومليونا من فصوص الثوم تراكمت فى جبل تفوح رائحته

وخمراً حمراء داكنة ممتازة فى ينبوع لامعة زجاجاته

أريتنى فى ساعة هى الأسعد فى حياتى

ثروة العالم وما تمتلكه لندن من القدرات[٢].

ويمكن أن نعرف من تلك الأبنية الصلبة حكاية أخرى. كانت الشركة فى أوج قوتها عندما قامت ببناء مخزن البنغال. وظلت أسهم الشركة على مدى عشر سنوات بعد معركة بلاسى هى بؤرة نشاط مكثف من المضاربات العالمية، وكان الإعلان بصفة متوالية عن الاستيلاء عن أقاليم أعظم وأكبر فى الشرق، يؤدى إلى ارتفاع سعر الأسهم. حيث تضاعفت قيمة سهم الشركة لتصل إلى ٢٧٦ جنيهًا إسترلينيًا فى الفترة من شهر فبراير من عام ١٧٥٨ عندما وصلت أنباء الانتصار فى معركة بلاسى إلى لندن، وحتى شهر ديسمبر من عام ١٧٦٨ عندما اشترت الشركة الأرض التى قامت ببناء مخزن البنغال عليها. لكن ذلك كان يمثل أوج ازدهارها، فبعد خمسة أشهر، فى مايو عام ١٧٦٩ وصلت أنباء إلى لندن مفادها أن الأسطول الفرنسى دخل إلى المحيط الهندى، وأن حيدر على ـ سلطان ميسور ـ قام بغزو الأراضى التى تمتلكها الشركة فى جنوب الهند. وهكذا هبط سعر السهم بنسبة ١٦٪ فى شهر واحد، واستمر فى الهبوط على مدى الخمسة عشر عاما التالية ليصل إلى ١٢٢ جنيهًا فى شهر يولية عام ١٧٨٤، وهو انخفاض بنسبة ٥٥٪. وعلى الرغم من أن الشركة واصلت مشروع إنشاء مخزن البنغال، فإنها أرجأت تنفيذ باقى خططها حتى عاد للشركة حظها فى تسعينيات ذلك القرن. ولم تستعد أسهم الشركة قيمها المبهرة التى وصلت إليها فى عام ١٧٦٨ إلا فى

عام ١٨٢٤ ، وذلك بعد أربعين عاما من هبوط سعر السهم إلى القاع . ويمكن قياس مدى الانهيار المالى للشركة إذا ما نظرنا إلى حقيقة أن بورصة نيويورك قد تمكنت فى غضون ثلاثين عامًا فقط من الوصول إلى القيمة التى كانت قد وصلت إليها فى عشية «الانهيار الكبير ـ Great Crash» فى عام ١٩٢٩(*) .

فساد من الرأس

لقد كانت هناك مجموعة من القوى تسببت فى انهيار الشركة . وكانت للأحداث غير المتوقعة وما قام به الأفراد دور فى هذا الانهيار . إلا أن معظم ما حدث كان مصدره البنية المؤسسية للشركة . ولعل أهم التحديات التى تواجهها المؤسسات ، هو ضمان قيام الموظفين بالعمل على تحقيق المصالح الجماعية بدلا من مصالحهم الفردية . وفى حالة الشركات المساهمة ، نجد أن هناك عاملين يبرزان هذه المشكلة القديمة وهما : فصل الملكية عن الإدارة وإغراء المضاربة على أرباح الأسهم فى البورصات . أما بالنسبة لشركة الهند الشرقية ، فكانت تواجه تحديا أكبر لتحقيق السيطرة ، حيث كان على أعضاء مجلس إدارتها أن يحققوا توازنا صعبا بين مصالح الشركة والتجارة الخاصة لمديريها .

أصبحت التجارة الخاصة واحدة من سلسلة من الأمراض التى كانت تأكل فى بدن النسيج الأخلاقى للشركة ، حيث كانت الرشاوى التى يقدمها التجار المحليون للحصول على الصفقات التجارية أمرا معتادا ، وكانت تلك «الهدايا» تؤثر على جودة وسعر السلع التى كانت الشركة تشتريها . لقد وضعت الشركة قواعد سلوكية واضحة لموظفيها ؛ حيث ألزمتهم بتعهدات تدعمها سندات لازمة التحصيل ضخمة ، إلا أن الشركة «فشلت فشلا ذريعا فى كبح الفساد حتى عند اكتشافه» «وكان من الصعب عليها عقاب المذنب»(٣) . ويرجع ذلك إلى عدم رغبة الشركة فى ذلك وعدم امتلاكها لوسائل القيام به . إلا أنه كان من السهل السيطرة

(*) الانهيار الكبير هو أحد أسوأ الأحداث الاقتصادية التى مرت بها أمريكا عبر تاريخها كله ، ومن المعلوم أن البورصة الأمريكية قد استغرقت ٣٠ عامًا لكى تتعافى من آثار ذلك الانهيار ، فى حين أن شركة الهند الشرقية قد أخذت فترة أطول ، وهذا هو الشاهد من المثل الذى يضربه المؤلف . ثم حل الآن الانهيار الجديد فى ٢٠٠٨ ، والذين يشبهونه فى أمريكا بانهيار ١٩٢٩ ـ (المترجم) .

على تلك المشاكل الدائمة عندما كانت الشركة مجرد شركة واحدة صغيرة من بين العديد من الشركات التى تتصارع للحصول على جانب من التجارة الآسيوية، وعندما كان النَوَابون لا يزالون يحتفظون ببعض السلطة التنظيمية.

لقد قلبت معركة بلاسى ذلك النظام، وأدت إلى إزالة كل القيود التى تضمن التعاملات السليمة. وعلاوة على ذلك كان قادة الشركة فى مجلس كلكُتا ومجلس إدارتها فى لندن هم السبب فى زيادة الممارسات الفاسدة زيادة كبيرة. ودخلت اللغة الإنجليزية عبارة جديدة مشهورة هى «فتاة ومائة ألف روبية فى اليوم» لوصف أسلوب حياة مديرى الشركة فى البنغال، والذين كانوا يشبعون شهوتهم الجنسية مع البغايا، ويستمتعون بالهدايا التى حصلوا عليها من مسئولى الدولة والتجار الآسيويين. وفى لندن تجلت آثار معركة بلاسى فى المقر الرئيسى للشركة، فقد انقسم أعضاء مجلس الإدارة إلى فرق متنافسة، وذلك لأول مرة منذ المعركة التى نشبت بين تشايلد وبابيلون. ولم تكن انتخابات مجلس إدارة الشركة حتى ذلك الوقت يشوبها النزاع، حيث كان المساهمون يسعدون بتأييد قائمة مرشحى الشركة عقب الزيادات الثابتة فى رأس المال وحصولهم على حصص أرباح مرضية. إلا أن الغنى والثراء الذى كان يلوح فى الأفق بعد معركة بلاسى كان يعنى أن إدارة الشركة ستكون مصدرا للنهب والمحسوبية فى التعيين فى الوظائف. وبدأ النزاع بين مساهمى الشركة، حيث حاولت المجموعات المتنافسة السيطرة على مقاليد الأمور. وسرعان ما أصبحت اجتماعات مجلس مالكى الشركة «واسعة النطاق وتمتلئ بالغضب، بل والشغب» وتثور فيها مناقشات «عدائية بذيئة»[٤].

كان طرفى النزاع هما لورانس سوليفان، والقوة الصاعدة لفرقة البنغال العسكرية بقيادة روبرت كلايف. كان سوليفان قد حقق الثراء فى بومباى وأصبح أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة فى عام ١٧٥٥، وهو فى سن الثانية والخمسين. ولم يكن سوليفان قديسا لكنه بمقاييس ذلك العصر كان يعد كفؤًا ونزيها على وجه العموم. وانتخب فى أبريل عام ١٧٥٨ كرئيس لمجلس الإدارة للمرة الأولى، وتمكن خلال الخمس سنوات التالية من السيطرة على شئون الشركة.

وقام على الفور باتخاذ إجراءات لكبح جماح كلايف وعصابته من المغامرين؛ فكتب أعضاء مجلس إدارة الشركة خطابا لكلايف يقولون فيه: «يبدو أن أفكار الغزو والفتح تسيطر على تفكيرك حتى إنك نسيت أن مستخدميك ما هم إلا تجار وأن التجارة هى هدفهم الأساسى»[٥]. وتذكرنا هذه الكلمات بالانتقاد الذى وجهه أليفاردى خان لسياسة كلايف من قبل. إلا أن ما أثار غضب سوليفان هو منحة «الجاجير» التى حصل عليها كلايف، والتى منحه إياها مير جعفر مقابل المساعدة التى قدمها كلايف له ضد محاولة نوّاب البنغال غزو أراضيه. وكان مير جعفر قد منحه لقبا مغوليا فخما بالإضافة إلى منحة الجاجير التى كانت تعود عليه بعائدات سنوية تساوى حوالى ٣٠ ألف جنيه إسترلينى. إلا أن مير جعفر أشار إلى أن الأرض التى ستعطى تلك العائدات السنوية ليست سوى أراضى الشركة التى تبلغ ٢٤ بارجانا، فأصبح كلايف صاحب أراضى الشركة فى قلب البنغال، إضافة إلى ما يمتلكه أصلا من الأموال التى جعلته أغنى من أى من أعضاء مجلس الإدارة فى مقر الشركة فى شارع ليدنهول.

نشب الصراع بين سوليفان وكلايف فى عام ١٧٦١ عندما حذر الأول الأخير من أن الجاجير المخصصة له ليست شرعية، وبعد عامين أمر سوليفان بإيقاف دفع الأموال لكلايف. وكان رد كلايف عنيفا، كما استخدم ثروته لإلغاء القرار. ولتنفيذ ذلك قام كلايف بمخالفة القواعد التى كانت تنص على أن كل حامل الأسهم له صوت واحد بغض النظر عن مقدار ما يملكه من أسهم. فقام بتقسيم حصته من الأسهم إلى حصص كثيرة جدا تبلغ الواحدة منها ٥٠٠ جنيه إسترلينى؛ وهكذا أصبح لديه جيش من حاملى الأسهم الزائفين يبلغ أكثر من ٢٠٠ ويصوتون لصالحه. وحذا سوليفان حذو كلايف وأصبح لديه ١٦٠ صوتا أخرى، كما طلب من وزارة اللورد شيلبيرن(*) أن تستخدم إمكانياتها لإنهاء محاولة كلايف الاستحواذ على السلطة. وفى عام ١٧٦٣، أدى هذا التقسيم فى رأس المال إلى أن أصبح عدد الأصوات فى مجلس مالكى الشركة أكثر من ثلاثة

(*) وزارة تولت السلطة فى عهد الملك جورج الثالث بعد وفاة روكينجهام واستمرت فى السلطة من يولية ١٧٨٢ إلى فبراير من العام التالى فقط ـ (المترجم).

أضعاف الأصوات فى عام ١٧٥٨ موزعة على ١٤٠٠ من حاملى الأسهم، وهو عدد لم يكن له مثيل من قبل.

نجح سوليفان بشق الأنفس، فأصدر على وجه السرعة أمرا بإيقاف كل العائدات التى تدفعها الشركة لكلايف عن أراضيها بمقتضى منحة الجاجير التى حصل عليها. إلا أن عهد سوليفان كان على وشك الزوال، ففى بداية شهر فبراير وصلت إلى لندن أنباء عن محاولات مير قاسم للقضاء على فوضى التجارة الخاصة. وكان سوليفان يؤيد عملية التنظيم، ويطالب «بوضع نهاية حاسمة وفعالة فى أقرب وقت للتجارة المحلية فى الملح وبزرة الفوفل(*) والتبغ». أما فرقة البنغال العسكرية فقد كان لها رأى آخر، إذ تم عزل سوليفان فى أبريل من عام ١٧٦٤ خلال اجتماع مساهمى الشركة، كما استعاد كلايف حق الحصول على الريع من أراضى الشركة بمقتضى منحة الجاجير، وأصبح بطل معركة بلاسى رئيسا لمجلس كلكُتا. وأصبحت مهمته هى استعادة النظام فى البنغال. كذلك أصدر مجلس مالكى الشركة قرارا يمنع مديرى الشركة من تلقى الهدايا؛ إلا أن أعضاء لمجلس كلكُتا تجاهلوا هذا القرار بوضوح، وعندما تولى نجم الدولة ـ ابن مير جعفر ـ منصب النوَاب فى فبراير من عام ١٧٦٥ حصل أعضاء المجلس على آخر مجموعة من الهدايا تصل قيمتها إلى ١١٤,٠٠٠ جنيه إسترلينى.

تجارة حصرية

لقد أحكم كلايف تمثيل دوره فى البنغال، حيث تظاهر بالتقوى وبأنه مثل ملاك الانتقام الذى أرسل ليخلص البلاد من الفساد. وفى سبتمبر عام ١٧٦٥ كتب خطابا إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة، يقول فيه إن الاستبداد والقهر الذى وجده «سوف يظل على الدوام ـ وهو ما أخشاه ـ عارا على هويتنا البريطانية فى هذه البلاد»(٦). وفيما بعد ـ وبالتحديد فى مايو عام ١٧٧٢ ـ قال كلايف أمام البرلمان إنه لم يكسب «قرشا واحدا» خلال الفترة التى قضاها فى

(*) نوع من النخيل ـ (المترجم).

البنغال، وذلك فى محاولة منه للمقارنة بينه وبين مديرى الشركة الآخرين وجشعهم. إلا أن أفعاله كانت عكس أقواله.

وكانت أول طريقة لجأ إليها كلايف لاستغلال موقعه، هى التجارة من داخل الشركة. فقد أرسل خطابا إلى أحد محاميه ـ جون ولش ـ يطلب منه أن يشترى أكبر كمية ممكنة من أسهم الشركة؛ بل إنه قام بذلك قبل أن يعقد اتفاقية ضرائب الديوانى. وبعد أن حصل على تلك الأسهم طلب من ممثليه وأصدقائه «أن يقوموا على وجه السرعة بشراء كل ما يستطيعون من الأسهم، لأنه على قناعة تامة من أن قيمة الأوراق المالية سوف تتضاعف خلال ثلاث سنوات»[٧]. وقام المؤرخ هيو باون برسم مخطط، يوضح كيف قام ممثلو كلايف فى لندن بتنفيذ طلباته الملحة، حيث قاموا بشراء الأوراق المالية قبل أن يأتى خبر ضرائب الديوانى ليزلزل سوق الأوراق المالية فى لندن. وكان مجموع الأوراق المالية التى اشتراها ممثلو كلايف له فى الأشهر الثلاثة التالية ٣٠ ألف جنيه إسترلينى ارتفعت قيمتها إلى أكثر من ٥١ ألف جنيه؛ وهكذا أصبحت الحصة الكلية التى يملكها فى الشركة ٧٥ ألف جنيه إسترلينى، ثم قام بعد ذلك بفترة ببيع بعض الأسهم الخاصة به فى توقيت مناسب فى مايو من عام ١٧٦٧ فتضاعفت أمواله.

دخل كلايف أيضا إلى مجال التجارة الخاصة على الرغم من الحظر الشديد الذى وضعه أعضاء مجلس إدارة الشركة على جميع حالات الدخول إلى السوق الداخلية فى البنغال، فبعد شهر واحد من وصوله إلى كلكُتا؛ قام بتكوين اتحاد كان يدر ربحا يقدر بـ ٤٥٪ من تجارة الملح خلال الأشهر الست التالية. ثم قام بعد ذلك فى أغسطس من عام ١٧٦٥ بوضع خطته الماكرة للتخلص من فوضى التجارة الخاصة عن طريق تأسيس تجارة حصرية بدلا منها. وقام بتأسيس «أداة ذات غرض خاص» أطلق عليها «جمعية التجارة» التى كانت تتمتع بحقوق احتكارية فى تجارة بذرة الفوفل والملح والتبغ، كما خصصت أسهمها مجانا لكبار مديرى الشركة فى كلكُتا. كان لتلك الجمعية ٥٦ سهما اختص كلايف لنفسه منها بخمسة أسهم، وهو ما يمثل أقل من ١٠٪ من المشروع التجارى الذى تملكه الصفوة، وحصل كل عضو من العشرة أعضاء الآخرين من المجلس على

سهمين، أما القس فلم يحصل سوى على ثلثى سهم، وحصل الحارس المسكين الذى كان يحرس مخزن الصادرات الثانوية على نصيب تافه وهو ثلث سهم. وهكذا صارت هناك عصابة صغيرة من مديرى الشركة تستحوذ على التجارة المحلية بأكملها، ولم يقوموا بإبعاد التجار الآسيويين فقط بل أيضا المديرين الصغار والتجار الأوروبيين المستقلين. ومن الناحية النظرية كانت هذه الخطة ستوفر للنخبة من مديرى الشركة عائدات مرتفعة بما يكفى لتأمين مغامرات التجارة الخاصة، أيضا كانت الشركة ستحصل على عائدات مضمونة عن طريق دفع الرسوم الجمركية. أما الواقع فكان مخزيا: زيادة أسعار الملح بمقدار الضعف، وعدم دفع الرسوم الجمركية، وقيام عدد قليل من الصفوة بالاستيلاء على أرباح الشركة تدريجيا. وقد حصل كلايف بمفرده على ٢١ ألف جنيه إسترلينى من الأرباح خلال العام الأول من ممارسة التجارة.

وعندما علم أعضاء مجلس إدارة الشركة عن تلك الآلية الجديدة لكسب الأموال فى عام ١٧٦٦، أعلنوا اعتراضهم على ذلك لأنه كان بمثابة «قرار قد اتخذ للتضحية بمصالح الشركة وأمن البلاد من أجل أهداف الربح والأنانية»[٨]، وحظروا على أى من المديرين التنفيذيين الاشتراك فيها. إلا أن ما حدث مع الحظر الذى فرض على تلقى الهدايا هو ما حدث هذه المرة أيضا، حيث تجاهل كلايف وأعضاء مجلس كلكُتا عن عمد أوامر أعضاء مجلس الإدارة لأطول فترة ممكنة، ولم يقوموا بإنهاء تلك الجمعية وما يخصها إلا فى شهر سبتمبر من عام ١٧٦٨. أما فى لندن فقد ثار الرأى العام بسبب جمعية التجارة التى أسسها كلايف والتى كانت بمثابة خدعة. ووفقا لمجلة جنتلمنز ماجازين، فإن قيام كلايف باحتكار السلع الضرورية للحياة كان بمثابة «إصدار حكم بالإعدام على مليونى إنسان»[٩].

قد يكون كلايف عبقريا «كأمير تجارة» استحوذ على البنغال لتكون ضمن أملاك الشركة، لكنة بكل تأكيد لم يكن الشخص المناسب لتأسيس أنظمة حكم دائمة، ويحتمل أن ماكيافيلى نفسه كان سيحذرنا من ذلك. لقد اتخذ كلايف إجراءات صارمة لمنع الآخرين من التمتع بأرباح إضافية، وذلك حتى يحقق

مصالحه مما تسبب فى مخزون ضخم من المرارة التى سرعان ما اتخذت طريقها إلى قلوب أعضاء مجلس ملاك الشركة. ولعل الأخطر من ذلك هو إصراره على المغالاة فى تقدير القيمة التجارية للأراضى التى حصل عليها، مما جعل أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم فى لندن يعتقدون أن «سيلا من الكنوز» كان على وشك التدفق على خزائن الشركة[١٠]. لقد وصف سپريديون فى لوحته «التقديم» الثروات الآسيوية وصفا فخما، ولم يكن من مُلهم له فى هذا الوصف سوى كلايف.

فقاعة البنغال

لم يكن كلايف هو الوحيد الذى وقع فى شباك تلك الدوامة من المضاربات، فلم يكن فى إمكان المستثمرين فى لندن مقاومة إغرائها. وخلال خمسينيات القرن الثامن عشر أدت المصاعب التى تواجهها الشركة إلى انخفاض سعر السهم إلى ١٣٣ جنيها فقط فى شهر يناير من عام ١٧٥٧. وعندما وصلت السفن إلى إنجلترا تحمل أنباء معركة بلاسى تحسن سعر الأسهم بنسبة ٧٪. إلا أن التمزق الذى حدث جراء حرب السنوات السبع، أدى إلى هبوط سعر سهم الشركة إلى ١١٢ جنيهًا فقط فى يناير من عام ١٧٦٢. وعندما حل السلام فى عام ١٧٦٣ عادت الثقة إلى الأسواق، وبدأ سعر الأسهم فى الارتفاع ببطء.

وعندما وصلت إلى لندن أنباء ضريبة الديوانى فى التاسع عشر من أبريل من عام ١٧٦٦، وصل سعر سهم الشركة إلى ١٦٥ جنيهًا. وحذا المستثمرون البريطانيون والأجانب حذو كلايف، فتكالبوا على شراء سندات شركة الهند الشرقية. وبعد ذلك بسبعين عاما، يعود لورد ماكولاى بالذكريات إلى الوراء، فيقول إن ذلك العصر كان عصر «اهتياج محموم»، يزكيه «حالة صعبة المراس من نفاد الصبر للحصول على الثروة» و «ازدراء للأرباح البطيئة والمضمونة والمتوسطة»، وفى منتصف شهر يونية كانت الأسعار قد ارتفعت بسرعة لتصل إلى ١٨٧ جنيهًا بسبب التوقعات بالحصول على حصص أرباح متزايدة. كان مضاربو البورصة يشعرون بالإحباط فى بداية الأمر، عندما رفض أعضاء مجلس

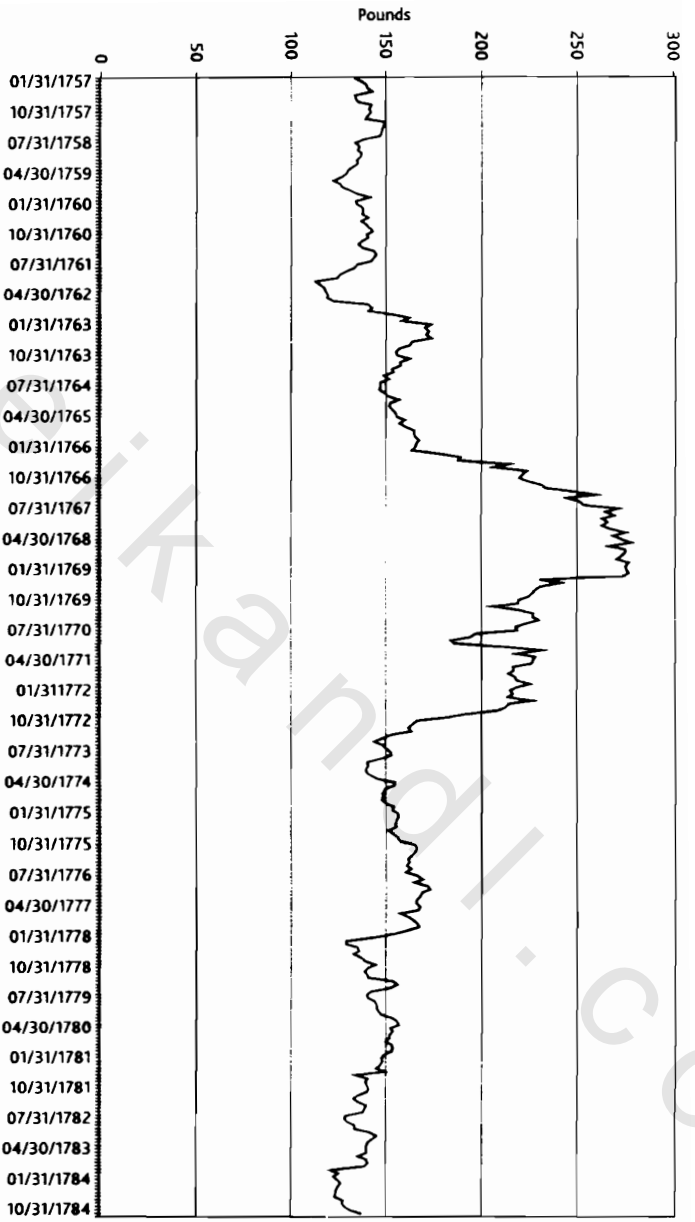

الشكل: (٥-١)

سعر سهم الشركة فى الفترة ١٧٥٧ إلى ١٧٨٤

obeikandl.com

إدارة الشركة مقترحًا لزيادة حصة الربح من ٦ إلى ٨٪، وذلك خلال الاجتماع ربع السنوى فى شهر يونية. إلا أن أحدا لم يكن بقادر على إيقاف ذلك الدافع القوى المتعطش للحصول على الربح، فواصل المضاربون شراء الأوراق المالية الخاصة بالشركة خلال فترة الصيف، وقد عزموا هذه المرة على تشكيل أغلبية تمكنهم من الحصول على عائدات لاستثماراتهم. وأتت تلك الجهود أكلها فى الاجتماع التالى فى شهر سبتمبر، عندما صوت أعضاء مجلس ملاك الشركة لصالح زيادة حصة الربح من ٦ إلى ١٠٪ رغما عن أنف أعضاء مجلس الإدارة. وبحلول عيد الميلاد كان سعر السهم يبلغ ٢٢٣ جنيهًا، أى بزيادة مقدارها ٣٣٪.

وعلى الفور سيطر على لندن هاجس الثروة التى ستحققها أملاك الشركة فى البنغال. أيضا لم يكن المستثمرون الأجانب أقل اهتماما من أهل بريطانيا باستثمار أموالهم فى الشركة، حيث كان خُمس حاملى أسهم الشركة من الهولنديين. وفى مايو من عام ١٧٦٧، اجتمع مساهمو الشركة مرة أخرى للحصول على شريحة أكبر من ثروات البنغال. ودارت المناقشات بينهم من ظُهر الثامن عشر من مايو إلى الساعة الرابعة صباحا من اليوم التالى حول نسبة حصص الأرباح، ووافقوا فى النهاية على زيادة حصة الأرباح من ١٠ إلى ١٢,٥٪، وكان ذلك الاجتماع هو أطول اجتماع فى تاريخ الشركة. ولكن قبل دفع تلك الحصة من الأرباح، تدخلت الحكومة التى كانت تريد بشدة الحصول على نصيبها من ضريبة الديوانى، وخاصة أنها كانت تريد تسديد ديون الحرب الثقيلة. وأجبرت الشركة على دفع مبلغ سنوى قدره ٤٠٠ ألف جنيه إسترلينى، وأقر البرلمان «قانون حصة الأرباح» فى شهر يونية ـ الذى لم يكن له مثيل من قبل ـ والذى حدد نسبة ثابتة للأرباح هى ١٠٪. إلا أن سعر سهم الشركة لم يهتز وواصل ارتفاعه السريع.

كانت الأسعار تتأثر أيضا بما يقوم به الوسطاء فى السوق ـ مضاربو رفع الأسعار ومضاربو خفضها ـ والذين كان لهم دور كبير فى فقاعة شركة ساوث سى. وكان مضاربو رفع الأسعار يهدفون إلى رفعها بدرجة كبيرة: «يبدو أن كل شخص اليوم قد تحول إلى مضارب يرفع الأسعار ويحاول أن يستغل كل الظروف للحصول على زيادة مالية». إلا أن التغير فى اتجاه السوق كان يتسبب فى تحول

الشخص نفسه إلى مضارب خفض أسعار، يهدف إلى تقليل قيمة الأسهم حتى يتمكن من شرائها بعد ذلك بسعر بخس، وكل ذلك بهدف «إعاقة الشركة ومضاعفة نفقاتها، وكذلك بهدف التقليل من أهمية أى ميزة تحصل عليها»[١١]. وكان مراقبو السوق يرون أن تلك التغيرات تخدع الأبرياء فقط. وكتب أحدهم يقول: «إن رؤية الخراف وهى تُساق إلى المجزر، أهون من رؤية هؤلاء السذج الأبرياء ـ رجالا ونساء ـ يهرعون إلى مقر شركة الهند الشرقية حتى يصوتوا لصالح تخفيض قيمة ممتلكاتهم البسيطة».

وفى شهر أبريل من عام ١٧٦٩، وصل هذا السُعار إلى ذروته. لقد نجح سوليفان فى الحصول ثانية على حق زيادة حصة الربح إلى حد أقصى يصل إلى ١٢,٥٪، وذلك فى مقابل الاستمرار فى دفع مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى للحكومة. وكان كل شىء مهيأ لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة فى أبريل، تلك الانتخابات التى شهدت عمليات تقسيم لرأس المال أكثر من غيرها، لقد كانت «حالة فريدة من حالات الصراع والتنافس» حيث قامت الفرق المتنافسة بتقسيم الحصص الكبيرة من رأس المال إلى حصص صغيرة «ببراعة ماكيافيلية»[١٢]. وفى يوم الثلاثاء الموافق الثالث والعشرين من شهر مايو من عام ١٧٦٩، وصلت السفينة فالانتين بسلام إلى أرض الوطن، وهى إحدى سفن شركة الهند الشرقية. إلا أن الأنباء التى جلبتها معها عن تجدد الصراع فى جنوب الهند كانت مدمرة، وهبطت أسعار الأسهم بحدة من ٢٧٣ جنيهًا إلى ٢٣٠ جنيهًا فى شهر واحد؛ وأرسل الخبير المالى إسرائيل بار تقريرا إلى السياسى الكبير اللورد شيلبيرن فى يولية عام ١٧٦٩ يقول فيه: «لم يحدث مثل هذا الانهيار فى أسعار الأسهم منذ ذلك العام الذى حدثت فيه أزمة ساوث سى»[١٣].

وأصبح العديد من الصفوة فى لندن على وشك الإفلاس جراء هذا الانهيار المفاجئ، ومنهم على وجه الخصوص لورانس سوليفان الذى قام بزيادة أسهمه للفوز بانتخابات أبريل. وبعد ذلك أرسل ابنه ستيفن إلى البنغال ليصلح من الأحوال المالية للعائلة تحت رعاية وارين هاستينجس الذى كان سوليفان من مؤيديه. تسبب هذا الانهيار أيضا فى حالة من الإحراج المادى لعائلة بيرك:

الأخوين إدموند وريتشارد بيرك، وسميهما ويليام بيرك. وكان ويليام بيرك من بين أول من قاموا برفع قيمة أسهم الشركة فى عام ١٧٦٦ فى إطار شراكة مع اللورد فيرنى الذى كان يدعم عائلة بيرك ماليا. وعقب ذلك الانهيار ذهب ويليام إلى الهند فى محاولة لاستعادة ثروته، وأصبح فى النهاية ممثل أمير تانجور. أما ريتشارد فقد ذهب إلى جزر الهند الغربية. ولم يتمكن أى منهما من التخلص من السمعة التى ذاعت عنهما بأنهما يتعاملان فى الأسهم دون التقيد بمبادئ أخلاقية. أما إدموند ـ مؤلف كتاب «السامى والجميل» والنجم الصاعد آنذاك فى حزب العمال ـ فقد أصر على براءة ذمته من أى سوء تصرف. إلا أن العزبة التى كان قد اشتراها حديثا فى أرياف منطقة بيكونزفيلد صارت عرضة للخطر بسبب الفشل الذى تعرضت له الشركة، وأصبح إدموند خلال الخمس سنوات التالية يؤيد بشدة روبرت كلايف والامتيازات التى حصلت عليها الشركة بموجب مرسوم تأسيسها ضد الهجمات المتوالية للبرلمان.

الهلاك

بينما كان أعضاء المؤسسة اللندنية يدرسون تكاليف التبذير المالى لها فى صيف عام ١٧٦٩، كان البنغال ـ فى الجانب الآخر من العالم ـ على شفا حالة من الجفاف بلغت من الشدة ما لم يحدث من قبل. فلم تسقط الأمطار الموسمية لمدة ستة أشهر كاملة بداية من شهر أغسطس من عام ١٧٦٩ وحتى يناير عام ١٧٧٠؛ مما أدى إلى نقص دائم فى المياه تسبب فى تدمير حوالى نصف المحاصيل، وخاصة فى غرب وشمال غرب البنغال. وبحلول العام الجديد، بدأ الجفاف يتحول إلى مجاعة. وفى شهر يونية عام ١٧٧٠ هطلت الأمطار الغزيرة، إلا أن «الآمال تبددت فى القيام بعمليات إغاثة بسبب فيضان الأنهار فى الأقاليم الشرقية»، فتفاقمت المجاعة بسبب الفيضان[١٤].

كانت المجاعة جزءًا أساسيًا من الواقع الاجتماعى للهند لآلاف السنين، ولم يتم التغلب عليها فعلا إلا بعد الاستقلال فى عام ١٩٤٧. لقد وصف الرحالة

الإنجليز الأوائل نطاق المجاعة التى حدثت فى عام ١٦٣١ وصفا مرعبا، تلك المجاعة التى دمرت التجارة المعتادة. **إلا أن معدل حدوث المجاعات ازداد بشكل كبير تحت حكم الشركة فى البداية ثم تحت حكم التاج البريطانى. وعندما بدأت سيطرة بريطانيا على الهند، وقعت مجاعة فى البنغال فى عام ١٧٧٠، وانتهت أيضًا بمجاعة فى البنغال فى عام ١٩٤٣. وفى عام ١٨٧٧، وقعت مجاعة رهيبة، وكان كورنيليوس ولفورد أحد من يقومون بأعمال الإغاثة، عندما اشتدت تلك المجاعة، وسجل - وفقا لتقديراته - موت ١٠ ملايين نسمة، و قد أحصى وقوع ٣٤ مجاعة فى الهند خلال الحكم البريطانى الذى دام لمدة ١٢٠ عامًا، مقارنة بسبع عشرة مجاعة فقط على امتداد الألفيتين اللتين سبقتا الحكم البريطانى**[١٥]. **ومن العوامل التى أسهمت فى التكرار الفظيع للمجاعات هو تخلى الشركة عن نظام القواعد العامة والاستثمار الذى وضعته الإمبراطورية المغولية. وكان المغول يستخدمون عائدات الضرائب لتمويل عمليات المحافظة على المياه، وهو الأمر الذى كان يؤدى إلى زيادة إنتاج الغذاء، بل إنه عند حدوث المجاعة كانوا «يفرضون حظرا على تصدير الأغذية، ولوائح تمنع المضاربة فى الأسعار، كما كانوا يخففون من عبء الضرائب، ويقومون بتوزيع الأطعمة المجانية»**[١٦]. **بل إنه إذا ثبت قيام التجار بخداع الفلاحين خلال المجاعات وإعطائهم أموال أقل من حقهم، يتم أخذ ما يقابل ذلك النقص من لحم هؤلاء التجار فى المقابل.**

كان يمكن التغلب على مشكلة نقص الأمطار الموسمية، الذى حدث فى البنغال فى عام ١٧٦٩ دون خسائر كبيرة فى الأرواح، كما حدث من قبل مع حالات عدم انتظام دورة الطبيعة. غير أن الشركة جعلت البنغال أكثر ضعفا فى مواجهة الكوارث الطبيعية. وكان مديرو الشركة قد استولوا على البنغال بأكملها خلال العقد السابق. وازدادت عمليات جمع العائدات بشكل كبير، فبعد أن كانت ٦٠٦ آلاف جنيه إسترلينى فقط قبل أن تحصل الشركة على حق جمع ضرائب الديوانى بعام، وصلت إلى ذروتها بعد ذلك بعامين: ٢ مليون و٥٠٠ ألف جنيه. وهبطت قيمة السبائك المصدرة إلى البنغال من ٣٤٥ ألف جنيه فى

عام ١٧٦٤ إلى ٥٤ ألف فى عام ١٧٦٥ ، وتوقفت نهائيا فى عام ١٧٦٦ . وبدلا من ذلك بدأت الشركة فى تصدير السبائك الفضية من البنغال لتمويل تجارة الشركة من الشاى . وبحلول عام ١٧٦٩ ، **اعترف ريتشارد بيتشر ـ ممثل الشركة المقيم فى مرشد أباد ـ وهو يشعر بنوع من الخجل أن «حال الشعب فى هذه البلاد أصبح أسوأ من قبل»، وقال أن «هذه البلاد الجميلة ـ التى كانت مزدهرة فى ظل حكم أكثر أنظمة الحكم استبدادية وظلمًا ـ صارت على وشك الدمار عندما صار للإنجليز نصيب كبير فى إدارتها»**[١٧] .

استطاعت الشركة خلال عام ١٧٦٩ السيطرة على الموقف ، وفى شهر نوفمبر من ذلك العام أرسل مجلس كلكُتا خطابا إلى لندن يقول فيه إن العائدات ستقل فى العام التالى . وفى سبتمبر من عام ١٧٧١ ، نُشر خطاب مؤسف فى مجلة جنتلمنز ماجازين بتوقيع ج . س ، يكشف هذا الخطاب عن مواصلة الشركة تحقيق مصالحها الشخصية بشكل صارم ، وهو التوجه الذى انتهجته الشركة تجاه الأزمة . ويقول ج . س فى الخطاب : «بدلا من أن يقوم رجالنا الأفاضل فى الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف المضاربات فى أسعار الحبوب ، كانوا أول من اشترى ما وجدوه من الأرز بمجرد أن حل القحط وبدت فى الأفق ندرته»[١٨] . وعلى الفور قدم الفلاحون شكوى للنوّاب الهندى يقولون فيها إن الإنجليز «استحوذوا على الأرز جميعه» ، وعندما تم عرض هذه الاتهامات على مجلس الشركة فى كلكُتا كان رد الفعل هو الضحكات العالية . لقد حصل موظفو الشركة على ثروات ضخمة عن طريق وضع السوق فى مأزق ؛ حيث تمكن أحد مديرى الشركة الصغار من تكديس ثروة تقدر بأكثر من ٦٠ ألف جنيه إسترلينى عندما ارتفعت أسعار الأرز بشدة من ١٢٠ سيراً للروبية فى بداية المجاعة إلى ٣ سير فقط للروبية فى شهر يونية من عام ١٧٧٠ . وفى ذلك الوقت كان السير يساوى فى الوزن ٢ باوند . وحاول الحاكم الهندى وغيره من نبلاء البنغال حل المشكلة بالطريقة التقليدية ، وقاموا بتوزيع الأرز مجانا . إلا أنه سرعان ما نفد مخزونهم من الحبوب بسبب قيام مديرى الشركة بتخزينها .

وعندما اشتدت المجاعة، هرب الآلاف إلى كلكُتا ومات الكثيرون فى الشوارع. ومن الواضح أن ج. س ـ مهما تكن هويته ـ كانت عنده نزعة للإحسان، وكان يطعم الجوعى الذين تجمعوا بالقرب من مقر إقامته فى كلكُتا. إلا أنه كان سريع التقزز، ففى مرة من المرات أرسل خدمه لكى يبعدوا الجوعى بعيدا عن مقر إقامته. **إلا أن واحدًا ممن كانوا يوشكون على الموت تجرأ وقال فى احترام: «أبى! أبى! إن هذا العذاب سببه أهل بلدك، ولقد جئت هنا للموت فى حضرتك»**[١٩]. **وينهى ج. س خطابه بقوله إن كلكُتا كانت حسنة الحظ لأن الكلاب والنسور الموجودة فيها كانت تتكفل بالموتى؛ فكانت النسور تخرج عيون الموتى وأمعاءهم، والكلاب تأكل أرجلهم وأيديهم.**

ولا توجد لدينا لوحات أو صور فوتوغرافية توضح لنا هول ذلك الحدث؛ ولهذا لا يوجد سوى حكايات شهود العيان الذين وصفوا كيف كان الأحياء يأكلون الموتى، وتحدثوا عن الجثث المنتفخة التى كانت تملأ نهر هوجلى، ويقول كريم على ـ مؤلف كتاب مظفر نامه ـ إن عائلات بأكملها كانت فريسة «لبراثن من لا يرحمون»[٢٠]. إلا أن الشغل الشاغل للشركة كان إطعام جيشها، وضمان الحصول على الضرائب. واستمرت الشركة فى جمع الضرائب على الأراضى أثناء المجاعة بدلا من التخفيف على الناس كما كان يفعل الحكام المغول، بل إن الشركة قامت بزيادة الضرائب. وفى شهر فبراير عام ١٧٧١، بعث مسئولو الشركة فى كلكُتا تقريرا لأعضاء مجلس الإدارة فى لندن يقولون فيه إنه «على الرغم من شدة المجاعة الأخيرة وما نجم عنها من نقص شديد فى الأنفس، فقد تم تحقيق قدر من الزيادة فى جمع العائدات»[٢١]. واستغل الكثيرون من مديرى الشركة الكبار موقعهم لشراء الحبوب عنوة، بل كانوا يشترون أيضا البذور اللازمة للزراعة فى الموسم التالى، وكانوا يبيعون تلك الحبوب بأسعار المجاعة فى المدينتين الكبيرتين كلكُتا ومرشد أباد. وأخيرا تحركت الشركة، حيث قدمت ٩٠ ألف روبية كمساعدة للتخفيف عن الشعب، إلا أن ذلك كان يعتبر مبلغا صغيرا بالنسبة لأرض يعيش عليها ٣٠ مليون شخص، وتُدر عائدات سنوية تقدر بـ ١٧

مليون روبية. **وحتى مؤرخى الاستعمار الذين جاءوا بعد ذلك اعترفوا بأن الشركة «لم تحاول تخفيف تلك الكارثة»[٢٢]. لقد كانت فاجعة من صنع البشر.**

عدم وجود سجلات شاملة يجعل من المستحيل علينا حساب عدد الموتى فى المجاعة حسابا دقيقا؛ ففى عام ١٧٧٢ قال وارين هاستينجس إن حوالى ١٠ ملايين بنغالى تعرضوا للجوع حتى الموت، وهو ما يعادل حوالى ثلث السكان. كما أضاف هاستينجس أن السبب وراء المجاعة كان نقصا زائفا فى إمدادات الغذاء نتج عن التلاعب بالسوق. وألقى هاستينجس باللائمة على التجار المحليين متجاهلا الدور الذى لعبه مديرو الشركة أنفسهم. وكانت أعلى نسبة للوفيات بين الجماعات محدودة الدخل والحرفيين فى الأرياف وفقراء المدن، الذين لم يكن من السهل على أى منهم الحصول مباشرة على مخزونات الغذاء. وكانت بورنيا أكثر المناطق تأثرا بالمجاعة، وقد كتب ممثل الشركة فيها يقول إن «أكثر من نصف الفلاحين فى الأراضى المرتفعة والرملية قد لقوا حتفهم»[٢٣]. كذلك اقتربت نسبة الوفيات فى منطقة مالدا من تلك النسبة. أما فى راشاهدى فقد مات ما بين ثلث إلى نصف السكان، وهلك حوالى ربع سكان بيربهم. وتقول الباحثة راجات داتا بعد أن أعادت فحص البيانات أن عدد الوفيات المسلم به الذى يبلغ ١٠ ملايين هو عدد مبالغ فيه، وتقول بدلا من ذلك إن عدد الوفيات كان ١,٢ مليون[٢٤]. وحتى لو أقررنا هذا الرقم الأكثر تحفظا، نستطيع بالكاد إدراك النتائج الرهيبة التى أدت إليها المجاعة. لقد كان عدد السكان فى لندن فى ذلك الوقت أقل من مليون، وكان هذا العدد من البشر وأكثر منه سيمحى من الوجود لو أن المجاعة حدثت فى المدينة الأم للشركة (لندن) بدلا من أراضى البنغال النائية. وكانت لندن ستصبح مدينة أشباح، لكن البنغال هى التى ذهب سكانها، وأصبح ثلث الأراضى التى تملكها الشركة «غابة تسكنها الحيوانات البرية فقط»[٢٥].

لقد انتهجت الشركة مسلكا وحشيا خلال المجاعة التى حدثت فى عام ١٧٧٠، وترجع تلك الوحشية إلى رفض الشركة التقليل من الضرائب التى كانت تقوم بجمعها. وفى نوفمبر من عام ١٧٧٢، أرسل وارين هاستينجس خطابا إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة يعترف فيه بأنه «كان من الطبيعى أن نتوقع حدوث

نقص فى العائدات يوازى العواقب الأخرى لمثل تلك الكارثة المفجعة». أما السبب فى بقاء العائدات كما هى فهو «استخدام العنف للإبقاء عليها كما كانت من قبل»[٢٦]. وفى السيرة الذاتية الجذابة لدين محمد(*) نجد وصفا ـ كان خفيا عنا ـ لمعنى هذا العنف عمليا. لقد اشتهر محمد بريادته فى مجال الأطعمة الهندية فى إنجلترا، وكذلك تعيينه فى وظيفة «مدلك الشعر الخاص بالملك جورج الرابع»، إلا أنه قد عمل فى بداية حياته فى جيش الشركة اقتداءً بوالده. ويصف محمد فى القسم الافتتاحى من كتابه كيف كان لوالده دور فى قمع ثورة قام بها الأمير بودمال فى عام ١٧٦٩. وكان الأمير يشكو من «المجاعة الرهيبة» ويقول إنه من المستحيل عليه دفع حصته من الضرائب. إلا أن الشركة رفضت هذا الالتماس، وأرسلت قواتها للقبض عليه وسجنه. غير أن العنف تزايد وخرج عن السيطرة وأدى فى النهاية إلى مقتل والد محمد[٢٧]. وفى العام التالى، التحق هو نفسه بقوات الشركة. ويصف لنا مجموعة من عمليات التحالف بين باجالبور، ورجماهال للقضاء على ثوار باهارياس الذين كانوا يعارضون حكم الشركة وينهبون المسافرين. وقامت الشركة على نحو شائن بتعليق بعض الأسرى «فى نوع من المشانق وتركتهم فى العراء بامتداد الجانب البارز من الجبل». وتقدمت فرقة محمد من الجنود الهنود: «وبينما كنا نتقدم شاهدنا جثث هؤلاء التعساء الشائنين التى فارقتها الحياة، وقد رُفعت بامتداد الطريق لمسافة كبيرة جدا»[٢٨]. وكان ثوار باهارياس يرون أن قدرهم يماثل ما حدث للعبيد الذين قادهم سبارتاكوس(**) بعد هزيمتهم؛ حيث صلبوا وشُدوا إلى الخوازيق بامتداد طرق روما. إلا أن ثوار باهارياس لم يكونوا هم وحدهم من ثار ضد دفع الضرائب أثناء المجاعة. إن لدينا من الدلائل ما يشير إلى انضمام الفلاحين الأجراء إلى الثوار الصوفيين التابعين للشاه مانجو خلال ثورة السانياسى(***) التى قام بها ضد الشركة[٢٩].

(*) دين محمد رحالة ومقاول بنغالى، وأول هندى يؤلف كتابًا باللغة الإنجليزية، وهو أول من أدخل الشامبو إلى إنجلترا ـ (المترجم).

(**) سبارتاكوس ثائر يونانى شهير قاد ثورة العبيد، إلا أن ثورته فشلت وشنق هو وأتباعه الثوار، وتم التمثيل بجثثهم ـ (المترجم).

(***) يطلق هذا الاسم على الثورة التى قام بها زهاد الهندوسية والإسلام على حد السواء ضد البريطانيين ـ (المترجم).

فشل الإدارة الذريع

لعل مجاعة البنغال هى أبرز وأسوأ الأمثلة على سوء إدارة المؤسسات الكبرى فى تاريخ البشرية. إلا أن الأسباب التى أدت إلى تلك المجاعة كانت موجودة لعقود. لقد أدى تدفق الأموال على الشركة من خلال الانقلابات والفساد إلى إنهاء النهج الشريف فى التجارة الذى كان يميز إدارة الشركة من قبل. فبينما كان أصحاب الشركة فى إنجلترا يتصارعون حول كيفية توزيع الأسلاب، انهارت كل أنظمة الرقابة الإدارية فى الهند؛ مما أعطى الفرصة لزيادة سوء استخدام السلطة على حساب كل من شعب البنغال والشركة نفسها. لقد وصف ويليام بولتس هذا الانهيار المزدوج وصفا كاملا عندما كتب فى عام ١٧٧٢ يقول: «فى حين تتطلع هذه الأمة للحصول على الثمرة، يقوم مساهمو الشركة وممثليهم باجتثاث الشجرة»[٣٠]. **كانت قيمة الأموال التى حولها مديرو الشركة إلى لندن ٧٩ ألف جنيه إسترلينى فقط فى عام ١٧٥٦، لكن عقب الانتصار الذى تحقق فى بلاسى أصبح متوسط تلك التحويلات ٥٠٠ ألف جنيه سنويا حتى عام ١٧٨٤[٣١]. وفى الفترة من عام ١٧٧٠ إلى ١٧٧١ ـ عندما كانت مجاعة البنغال فى ذروتها ـ حوّل مديرو الشركة مبلغًا هائلاً مذهلاً إلى لندن يصل إلى مليون و٨٦ ألف و٢٥٥ جنيهًا، وهو ما يعادل تقريبا مائة مليون جنيه بلغة القرن الحادى والعشرين**[٣٢].

لقد ضل مديرو الشركة فى البنغال عن الهدف التجارى الذى ذهبوا هناك من أجله. وفى لندن أعلن المراقبون عن حسرتهم بسبب تدنى جودة المنسوجات التى كان يتم إرسالها من البنغال، والتى لم يكن بها أى شكل من «التنويع ولا الذوق، ولم يكن من جديد يملأ الأسواق القديمة بالتنوع أو يكسب أسواقا جديدة»[٣٣]. وعلاوة على ذلك، انتشر الاختلاس. وبعد ذلك بوقت طويل يكتب وارين هاستينجس شاكيا فى عام ١٧٨٢: «إن كل سلعة من استثمارات الشركة تصل إليها بسعر يزيد عن قيمتها الحقيقية بنسبة ٣٠ أو ٤٠ أو حتى ٥٠٪»[٣٤]. لقد تبددت كل الأفكار الخاصة بمراقبة التكلفة عندما أصبحت القوة العسكرية عنصرا أساسيا فى العمليات التى تقوم بها الشركة، وحيث كان أعضاء فيلق الضباط يحصلون على جانب من الأسلاب عقب كل مغامرة عسكرية ناجحة. وخلال

ستينيات القرن الثامن عشر، ازداد عدد الجنود تحت إمرة الشركة أربع مرات. أما الضباط فقد تزايدت أعدادهم عشرة أضعاف للحصول على غنائم الحرب. وبحلول عامى ١٧٧٠ و١٧٧١، كان الإنفاق العسكرى والتجارى للشركة فى البنغال قد وصل إلى ٣ مليون و٢١٠ آلاف جنيه إسترلينى، وهو ما يعادل أكثر من عائداتها بنسبة ٥٠٪.

وسرعان ما خلص المراقبون بعيدو النظر إلى أن حجم الأراضى التى سيطرت عليها الشركة كان أكبر من قدراتها الإدارية. بل إن تشارلز جينكنسن(*) كتب يقول قبل أن تحصل الشركة على حق ضرائب الديوانى: «يبدو أن شئون هذه الشركة قد أصبحت أكبر بكثير من أن يقوم مجموعة من التجار بتصريفها»(٣٥). وجعلت الصراعات التى كانت تدور بين أعضاء مجلس الإدارة فى لندن الشركة ألعوبة تتحكم فيها القوى المتنافسة من المساهمين، وكان ذلك بمثابة رسالة واضحة لمديرى فروع الشركة فى الشرق بأن الوقت كان مواتيا لتصفية الشركة من الداخل. وفى سبتمبر من عام ١٧٦٦، كتب كلايف ـ بطل معركة بلاسى ـ مذكرة تكشف عما حدث، وقال فى تلك المذكرة إن المشكلة ترجع إلى «مسلك الحكام (مديرى الشركة) الذين ورطوا أنفسهم؛ بسعيهم الحثيث لتحقيق مصالحهم الشخصية، فى أمور لا يمكن أن تتوافق مع مبادئ الاستقامة الصارمة». وكعادته، دافع عن مسلكه الشخصى أمام النقد(٣٦).

وكان التخلص من سلطة الحاكم الهندى (النَوَاب) التنظيمية هو الذى أعطى الفرصة لشهوة مديرى الشركة للغنى السريع لكى تسود وتسبب هذه الكوارث، فشجرة البلوط أو الأرز الهندى الكبيرة توفر الظل الذى يفيد الغابة، وكذلك تمدنا القوانين المنظمة القوية بالإطار الذى يمكن للبيئة الاقتصادية أن تزدهر فيه، فإذا ضعفت هذه القوانين أو ألغيت ستكون النتيجة هى الفوضى والظلم. وهكذا نجد من نواح كثيرة أنه كان يمكن تحقيق الأهداف التجارية طويلة الأمد للشركة بشكل أفضل عن طريق إقامة الشراكة مع حاكم محلى قوى بدلا من الهيمنة على

(*) تشارلز جينكنسن (١٧٢٧ ـ ١٨١٨) سياسى بريطانى تولى مناصب عدة فى وزارات الملك جورج الثالث ـ (المترجم).

السوق. وبحلول نهاية ستينيات القرن الثامن عشر، بدأ أعضاء مجلس إدارة الشركة يدركون أن أملاكهم فى البنغال أصبحت بلا قيمة، فبدلا من الثروات التى لا تعد ولا تحصى ـ التى كانوا يتوقعونها ـ «كانت الشركة قد ضحت بربح أكيد من التجارة فى مقابل ربح متقلب من العائدات»(٣٧).

وفى لندن تسببت أنباء المجاعة فى إحساس حقيقى بالفزع والرغبة فى تقديم الإحسان. ولقد وصلت أول أنباء تلك الأحداث إلى لندن فى ديسمبر من عام ١٧٧٠ عندما جاء فى مجلة جنتلمنز ماجازين أن **«المؤن كانت قليلة فى الأقاليم الجديدة التى استحوذت عليها الشركة، حتى إن العائلات كانوا يجلبون أبناءهم لبيعهم مقابل لقمة عيش»**(٣٨). وعندما عُرفت القصة كاملة تحول الفزع إلى غضب شديد بسبب إهمال الشركة. وفى ذلك الوقت قال هوراس والبول: **«لقد قتلنا وعزلنا ونهبنا واغتصبنا الأراضى، كلا، بل ما رأيك فى مجاعة البنغال التى هلك خلالها ثلاثة ملايين، والتى تسبب فيها احتكار للمؤن قام به موظفو شركة الهند الشرقية؟»**(٣٩).

سُدّج يبحثون عن حصة فى الربح

إلا أن التجارة لا تعترف بالعواطف. فبينما كانت المجاعة تشتد وطأتها، كان مساهمو الشركة يركزون جهودهم على تعويض خسارتهم. وفى ديسمبر من عام ١٧٦٩، استغل ملاك الشركة اتفاق سوليفان مع الحكومة لصالحهم وقاموا برفع حصة الربح إلى ١١٪، ثم زادت تلك النسبة فى سبتمبر من عام ١٧٧٠ لتصل إلى ١٢٪. ثم قاموا بعد ذلك فى مارس من عام ١٧٧١ بالتصويت لصالح زيادة حصة الربح لتصل إلى ١٢,٥٪، وذلك خلال الشهر نفسه الذى نشرت فيه مجلة جنتلمنز ماجازين أخبار «البؤس الشديد الذى يعانى منه أهالى الهند بسبب المجاعة والطاعون»(٤٠). وبدأت أسعار الأسهم فى التحسن حيث وصل سعر السهم إلى ٢٢٦ جنيهًا مرة أخرى فى مايو من عام ١٧٧١. إلا أن ذلك كان مظهرا خادعا؛ حيث كانت موارد الشركة المالية تستهلك من الداخل. وعلى

الرغم من أن واردات الشركة من البنغال كانت تبدو مرضية بكل تأكيد، فإن مديرى الشركة فى الهند كانوا هم أنفسهم الذين يمولون تلك الواردات إلى حد ما عن طريق القروض التى كانوا يمنحونها للشركة، حيث كانت خزائنهم قد امتلأت بالأموال من التجارة الخاصة والنهب. وكانت هذه القروض تُسجل فى صورة كمبيالات تُسدد قيمتها فى لندن. وكان فى إمكان الشركة ـ من الناحية النظرية فقط ـ تسديد تلك الكمبيالات بمنتهى السهولة. إلا أن مقاطعة المستعمرات الأمريكية لتجارة الشاى مع الشركة التى كانت مزدهرة فى يوم من الأيام، أدى إلى ضعف الموارد التى كانت تحت تصرفها ضعفا تدريجيا. وبالإضافة لذلك كان الهبوط الذى حدث فى قيمة الأسهم لا يزال يسبب آثارا مدمرة على النظام المالى الأوروبى؛ حيث كان الكثير من المضاربين قد اشتروا أسهم الشركة بالدين، وعندما هبطت أسعار الأوراق المالية تعرضوا للإفلاس.

وأيضا تعرضت المكانة السياسية للشركة للنقد الشديد عندما فضحت جرائد لندن مسلك الشركة. وفى يناير من عام ١٧٧٢، نشر ويليام بولتس كتابه «*اعتبارات فى الشئون الهندية*» فى لندن، وكان ذلك الكتاب بمثابة القنبلة. كان بولتس نجما صاعدا فى عمليات الشركة فى البنغال، إلا أنه طرد من الشركة بعد الصراع الذى حدث بينه وبين الصفوة من مديريها. وكان انتقامه جميلا، وجاء فى صورة هجوم شديد على القواعد الحاكمة للشركة، فجاء فى كتابه: «يمكن أن نقارن الشركة بصرح مبهر بنى فجأة على أساس لم يتم فحصه جيدا من قبل، ويسكنه ملاك ومديرون مؤقتون، منقسمون لأن مصالحهم مختلفة ومتعارضة، وبينما تقوم مجموعة منهم بتحميل البنية الفوقية أكثر من طاقتها تقوم مجموعة أخرى بتدمير الأساسات»[٤١]. لقد قام هؤلاء «الملاك المؤقتون» الذين يحتقرهم بولتس بشدة بالتصويت لصالح زيادة حصة الربح لتصل إلى ٥ ,١٢٪ فى شهر مارس، وبعد ثلاثة أشهر بدأت الأساسات تنهار.

وفى الثامن من شهر يونية، اختفى مصرفى إسكتلندى يدعى ألكسندر فورديس كان يعمل فى لندن. وكان فورديس مثقلا بالديون فى سوق لندن، وقام ببيع أسهم الشركة فجأة متوقعا أن يزداد انخفاضها، وخلف ديونا تقدر بـ

٥٥٠ ألف جنيه إسترلينى. وكانت معظم هذه الديون مستحقة لشركة دوجلاس وهيرين وشركائهما، وهى شركة مصرفية كانت تعرف باسم بنك آير. وعلى الفور انهار بنك آير داخليا، وكانت تلك بداية أزمة مالية فى أوروبا. وانهار ثلاثون بنكا آخر فى أقل من ثلاثة أسابيع؛ مما أدى إلى نقص الأموال السائلة نقصا شديدا، وضعف الثقة فى الأعمال التجارية، والركود التجارى. وقامت الشركة بتأجيل المزاد العلنى الذى كان مقررا فى سبتمبر حتى شهر نوفمبر، على أمل تحسن القوة الشرائية للسوق، وكانت خطوة لم يسبق لها مثيل. إلا أن الشركة كانت تواجه فى ذلك الوقت أزمة ثلاثية: ١,٥ مليون جنيه إسترلينى قيمة كمبيالات لم يحن موعد استحقاقها بعد، وقرض قصير الأمد من بنك إنجلترا قيمته ٣٠٠ ألف جنيه إسترلينى وفات موعد استحقاقه، وحوالى مليون جنيه ضرائب لم تدفعها الشركة للحكومة. وفى الخامس عشر من شهر يولية، قدم أعضاء مجلس إدارة الشركة طلبا لبنك إنجلترا للحصول على قرض قيمته ٤٠٠ ألف جنيه. وبعد أسبوعين عادوا مرة أخرى للحصول على قرض آخر قيمته ٣٠٠ ألف جنيه. إلا أنه لم يكن فى استطاعة البنك هذه المرة إعطاؤهم سوى ٢٠٠ ألف جنيه. وبحلول شهر أغسطس، أخبر مديرو الشركة الحكومة سرا أن الشركة تحتاج إلى مليون جنيه إسترلينى للخروج من أزمتها. ولم تكن مثل هذه القصة الكبيرة لتظل فى الخفاء لفترة طويلة. وفى الثامن عشر من شهر، سبتمبر تسربت إلى السوق أنباء عن الضائقة المالية للشركة؛ مما أدى إلى انخفاض الأسهم بنسبة ١٠٪.

وتبادل الجميع الاتهامات، وأعلن أعضاء مجلس إدارة الشركة أن حصة الربح الثمينة سوف تتأخر، بعد أن كانوا قد أخفوا حقيقة الأمور عن مساهمى الشركة. كما توسلوا إلى الحكومة حتى تسقط الضرائب التى كانت الشركة مدينة بها، وأن تمد الشركة بقرض لسد الفجوة المتزايدة فى حساباتها. وهكذا انقلبت العلاقة التقليدية بين الدولة والشركات؛ حيث أصبحت الحكومة هى مصدر الأموال التى تحتاجها الشركة بشدة. وتم استدعاء البرلمان للبحث فيما يلزم من تشريعات لمنع انفلات الموقف كما حدث فى كارثة شركة ساوث سى قبل ذلك بنصف قرن.

وكان الجو المسيطر على الجلسات هو الرغبة فى الانتقام؛ حيث كان البرلمانيون يودون لو أنهم استطاعوا «شنق كل من أعضاء مجلس الإدارة وموظفى الشركة»[٤٢]. وعندما حدثت المواجهة أخيرا بين أعضاء مجلس الإدارة ومجلس ملاك الشركة فى شهر ديسمبر، وتحديدا قبل عيد الميلاد بيومين، لم يكن بمقدور أعضاء مجلس الإدارة تقديم شىء سوى حصة ربح سنوية نسبتها ٦٪. ووجه مساهمو الشركة وهم فى ذروة الغضب «انتقادا شديدا لمسلك أعضاء مجلس الإدارة». وبعد مرور ستة أيام اضطر المساهمون لقبول ذلك العرض بعد أن أصبحت خزائن الشركة الفارغة واقعا لا مفر منه.

ولكن كيف تبدلت الأحوال بعد أن كانت الأسعار العالية وحصص الربح الكبيرة تُدير الرءوس؟ يقول أحد المراقبين وكان يشعر بالمرارة: «إن السذج فعلا هم ملاك الشركة الدائمون القدامى الذين لم يتركوا الشركة، وكانوا يعتمدون على حصة الربح كوسيلة للعيش»[٤٣]. لقد مرت الشركة فى أقل من عقد واحد بدورة الانتعاش والكساد التقليدية، التى قام عالم الاقتصاد ووتر بيدجهوت ابن القرن التاسع عشر بوصفها بدقة وبراعة على أنها «السكون، ثم التحسين، ثم الثقة، ثم الازدهار، ثم الحماس، ثم التجارة التى تزيد عن الإمكانيات الاقتصادية واحتياجات السوق، ثم الاضطراب، ثم الضغط، ثم الركود، والانتهاء ثانية بالسكون»[٤٤] والمأساة التى تحدث من حين لآخر هى أن هذه الدورة تضيع بسرعة من العقول عند حدوث المرحلة التالية، وأن العواقب الوخيمة على البشر يتم تهميشها. إن «السكون» الذى أعقب انهيار شركة الهند الشرقية كان يعنى دون شك الموت لسكان البنغال. لقد فقد الآلاف فى أواخر التسعينيات من القرن العشرين وظائفهم ومدخراتهم عند نهاية فقاعة سوق الأوراق المالية. وفى السبعينيات من القرن الثامن عشر، فقد الملايين أرواحهم بسبب الانهيار الكبير لشركة الهند الشرقية.

لقد وُضعت لوحات دائرية على حوائط كتلرز جاردنز ـ بعد تطويرها ـ لتبين فيما كانت تستخدم من قبل؛ ففى المنتصف تقف سفينة لا اسم لها، وحول

أطراف اللوحة نجد أسماء السلع التى تعجب منها الشاعر ماسفيلد: أقمشة الحرير، والجلود، والشاى، والعاج، والسجاد، والتوابل، والريش، والقطن. لقد صممت هذه اللوحات بدقة وتتميز بالتحفظ. إلا أنها لا تذكر شيئا عن الثمن الذى دفعه البشر فى مقابل هذه السلع الأجنبية، ولا شىء يذكر عن ذلك الانهيار الذى زلزل العالم، فمنذ مائتى وثلاثين عاما كانت مخازن الشركة المنتشرة فى المنطقة التجارية فى لندن تحتوى على ملايين الأرطال من الشاى فى شكل أكوام عالية، وكان ذلك يرجع إلى نجاح عملية المقاطعة التى سادت فى المستعمرات البريطانية فى القارة الأمريكية. لقد كان هناك عامل واحد فى الاقتصاد العالمى فى أواخر القرن الثامن عشر يوحد مؤيدى القومية فى أمريكا: أعضاء البرلمان الإنجليز، والمزارعون الهنود. وكان الوقت قد حان لترويض الوحش.

* * *